مخاطر السرقة العلمية وآليات مكافحتها

The techniques to avoid plagiarism

نسيب أحمد [1] الأمير عبد القادر حفوظة [2]

[1] جامعة جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي/ahmednecib79@gmail.com

[2] جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي/gmail.com@lamirhafouda

ملخص:

رغم شيوع ظاهرة السرقات العلمية خلال السنوات الأخيرة، إلا أن هناك إعترفات بالظاهرة ولو بدرجات متفاوتة، بين من يقلل من حدة تغلغلها في أوساط الطلبة والأساتذة والكوادر الجامعية، وبين مطلق لأجراس الإنذار حول مخاطر الظاهرة التي تهدد سمعة وصورة الشهادة الجامعية، ومع الانتشار اللافت لظاهرة نسخ لصق، المنتهجة من طرف الكثير من طلبة الجامعات خلال إعداد شهادات التخرج، ما جعل المذكرة الواحدة تتكرر عدة مرات حرفيا ومن أسباب انتشار عدوى السرقات العلمية وتدهور المستوى بشكل عام في الجامعة الجزائرية، هو غياب الرقابة والمتابعة وتراجع الوازع الأخلاقي والروحي، واستقالة المجتمع من المنظومة الجامعية، ما أدى إلى بروز اختلال كبير في سلم القيم فالشارع يقدر الثروة أكثر من المحصول العلمي، وهي معادلة تفضي بالضرورة إلى ظواهر سلبية، من ما أدى بقطاع التعليم العالي يبذل جهودا للقضاء عليها من خلال تكريس إجراءات وقائية وأخرى ردعية من بينها إلزام أصحاب البحوث العلمية بما فيها رسائل الإجازة بإيداعها قبل وبعد مناقشة الأطروحة إضافة إلى فتح موقع إلكتروني من أجل التعريف بهذه الأبحاث العلمية.

الكلمات المفتاحية: المخاطر، السرقة العلمية، آليات المكافحة.

تصنيف JEL: Q52.

Abstract:

Despite the prevalence of the phenomenon of thefts in recent years, but there is recognition of the phenomenon, even to varying degrees; among those who reduce the intensity of penetration among students, professors and university staff, and the absolute bells of warning, about the dangers of the phenomenon that threaten the reputation and image of the university certificate, and with the proliferation of the phenomenon Copy of the paste, which is the result of many university students during the preparation of graduation certificates, which made one note repeated several times literally, and the causes of the spread of infection of thefts and the scientific deterioration in general at the Algerian University, is the absence of supervision and follow-up and decline moral and soul , And the resignation of society from the university system, which led to the emergence of a major imbalance in the values ladder, the street appreciates the wealth more than the scientific crop, a formula that necessarily leads to negative phenomena, which led to the higher education sector efforts to eliminate them through the establishment of preventive measures and deterrent Including the obligation of the owners of scientific research, including letters of leave to deposit before and after the discussion of the thesis, in addition to the opening of a website in order to identify these scientific research.

Keywords: risk, scientific theft, control mechanisms

Jel Classification Codes:Q52.

1. مقدمة:

إنتشرت في الآونة الأخيرة عدة ظواهر غير صحية في مجال البحث العلمي ، ومن هذه الظواهر ظاهرة السرقات العلمية بأشكالها وألوانها كافة، والعجيب في الأمر أن هذه الظاهرة استفحلت وانتشرت في البلاد العربية الإسلامية، في مقابل أننا نرى الغرب في بحوثه ودراساته يحرص الدارس كل الحرص على إبراز المراجع، ويدون في مراجعه المقابلات الشخصية والوثائق وتجد في كتب بعض الغربيين في مقدمة الدراسة شكرا خاصا لكل من ساهم، ولو بكلمة، وفي المقابل نجد الطلبة والباحثين في الدول العربية عند القيام بإعداد بحوثهم العلمية على عدة أبحاث ومؤلفات لكتاب آخرين، والذي قد يعرضهم للوقوع في بعض الأخطاء المتعمدة والتي تصنف في خانة الممارسات المخالفة للأمانة العلمية التي قد يترتب عليها عقوبات إدارية وقانونية ضد الباحث. وسواء تعمد الباحث ذلك أو لم يتعمد فإنه يتعرض للمساءلة والمتابعة نظير مساسه بحقوق الملكية الفكرية التي تعتبر من أهم وأقدس الحقوق الإنسانية، فالسرقات العلمية أو السرقات الأدبية على حد سواء هي سرقات فكرية، وانتهاك لحقوق الملكية الفكرية للآخرين، حيث انتشرت هذه السرقات بين الباحثين العلميين العرب لسهوله النشر باللغة العربية مما يغري الباحث إلى ترجمة مجمل أو جزء من البحث المنشور باللغة الأجنبية والادعاء بملكيته، وهو أسلوب شجعه عدم وجود آليات للكشف عن السرقات الفكرية عند الناشرين العرب وضعف أسلوب مراجعة الإقران وضعف المستويات العلمية للمراجعين العلميين وعدم ارتباطهم اليومي بالعلم العالمي، وكذلك في ضعف اللغة الأجنبية، وفي عدم توفر المصادر وصعوبة الاطلاع عليها. كما أن عدم وجود برنامج "شرطي السرقات العلمية" بالعربية يجعل من اكتشاف السرقات العلمية للمواضيع المترجمة للغة العربية عملية صعبة للغاية وتحتاج إلى وقت كبير، وخلاصة ما سبق أن البحث العلمي لا يتهيأ لان ينعت بهذا الوصف، إلا إذا استوفى شروطا أخلاقية ومنهجية وعلمية تتضافر جميعها لتحفظ له هويته ومكانته.

من خلال مما سبق تبرز الإشكالية الرئيسية لهذه الورقة البحثية، والمتمثلة في:

ما مدى خطورة السرقة العلمية وما هي طرق وآليات لمكافحتها؟.

ولمعالجة هذا الموضوع سوف نتطرق إلى المحاور التالية:

المحور الأول: واقع ومخاطر السرقة العلمية.

المحور الثاني: آليات مكافحة السرقات العلمية وكيفية تجنب الوقوع فيها.

2. محاور الدراسة:

المحور الأول : واقع ومخاطر السرقة العلمية

❖ **مفهوم السرقة العلمية**

السرقة الفكرية أو السرقة الأدبية، الانتحال والغش الأكاديمي كلها مسميات مختلفة لمعنى واحد هو انتهاك حقوق المؤلف والاعتداء على الحق المعنوي للمؤلف، وهي استخدام غير معترف به لأفكار وأعمال الآخرين، يحدث بقصد، أو بغير قصد، وسواء كانت السرقة مقصودة أو غير مقصودة، فهي تمثل انتهاكا أكاديميا خطيرا، أو اغتصاب الإنتاج العقلي أيا كان نوعه " أدبيا ـ علميا ـ عاما " ونشره دون الإشارة للمصدر الأصلي وتتعدد أنواعها بتعدد المجالات الإبداعية كالمجال الأدبي من شعر ونثر والمجال العلمي كالبحوث المنهجية والمجال العام وهو الكتابة فيما يخص مختلف القضايا. كما تتفرع في درجة خطورتها إلى أنواع فهناك السرقة الفكرية التامة وهى قيام السارق بنقل الإنتاج الفكري كاملا وينسبه لنفسه وهناك السرقة الجزئية وهى الاستيلاء على جزء من مؤلف ما والاستعانة به لتكملة مؤلفه كما أن هناك السرقة الفكرية غير المباشرة وهى

التي تعنى الاستيلاء على الفكرة دون النص أو عن النتيجة العلمية دون صلب البحث وهى لا تقل بأي حال من الأحوال عن السرقة الفكرية المباشرة أو الصريحة من حيث خطورتها على الأمانة العلمية ،وعموما فإن مصطلح السرقة العلمية يطلق على الشخص الذي يقوم بانتحال معلومات أو أفكار الآخرين دون الإشارة إليهم في المراجع. وبالرغم من تعدد مسمياتها ما بين السرقة العلمية أو السرقة الأدبية أو الانتحال، إلا أن الجميع يتفقون على أنها عمل مجرم وسلوك خاطئ ومنافي لكل أخلاقيات البحث العلمي والآداب الاجتماعية لذا يجب أن تسعى المؤسسات العلمية الكبرى بكل السبل لمكافحتها، ويوجد العديد من التعاريف التي قيلت في شأن السرقة الفكرية من بينها ما يلي[1]:

التعريف الذي قدمته وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي بجامعة الملك سعود، بحيث ذكرت أن "السرقة العلمية في أبسط معانيها بأنها استخدام غير معترف به لأفكار وأعمال الآخرين بقصد أو من غير قصد"[2].

ويمكن تعريف السرقة العلمية، بشكل مبسط، في المحيط الأكاديمي أو البحثي، على أنها تحدث عندما يقوم الكاتب متعمدا باستخدام كلمات أو أفكار أو معلومات ليست عامة خاصة بشخص آخر دون تعريف أو ذكر هذا الشخص أو مصدر هذه الكلمات أو المعلومات، ناسبها إلى نفسه.

وقد ذكر دليل عمادة التقويم والجودة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في إطار سلسلة دعم التعلم والتعليم في الجامعة بأن " السرقة العلمية أو الانتحال هي شكل من أشكال النقل غير القانوني، وتعني أن تأخذ عمل شخص آخر وتدعي أنه عملك"[3]

السرقة العلمية أو الانتحال هي: أي شكل من أشكال النقل غير القانوني. وتعني أن تأخذ عمل شخص آخر وتدعي أنه عملك. وهو عمل خاطئ سواء كان متعمدا أو غير متعمد، فالمتوقع من كل طالب أن يكون على دراية حين يستخدم عمل شخص آخر[4].

كما تم تعريف السرقة العلمية ضمن الفصل الثاني في المادة رقم 3 من القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 :"تعتبر سرقة علمية بمفهوم هذا القرار، كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث ألاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو كل من يشارك في عمل ثابت للانتحال وتزوير النتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها أو في أي منشورات علمية أو بيداغوجية، تعتبر سرقة علمية كل يأت[5]:

- كل اقتباس كلي أو جزئي لأفكار أو معلومات أو نص أو فقرة أو مقطع من مقال منشور أو من كتب أو مجلات أو دراسات أو تقارير أو من مواقع الكترونية أو إعادة صياغتها دون ذكر مصدرها أو أصحابها الأصليين؛
- اقتباس مقاطع من وثيقة دون وضعها بين شولتين ودون ذكر مصدرها وأصحابها الأصليين؛
- استعمال برهان أو استدلال معين ودون ذكر مصدره وأصحاب والأصليين؛
- نشر نص أو مقال أو مطبوعة أو تقرير أنجز من طرف هيئة أو مؤسسة واعتباره عملا شخصيا؛
- استعمال إنتاج فني معين أو إدراج خرائط أو صور أو منحنيات أو جداول إحصائية أو مخططات من نص أو مقال ودون ذكر مصدرها وأصحابها الأصليين؛
- قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث ألاستشفائي أو الباحث الدائم أو أي شخص أخر بإدراج اسمه في بحث أو أي عمل علمي دون المشاركة في إعداده؛
- الترجمة من إحدى اللغات إلى اللغة التي يستعملها الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث ألاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم بصفة كلية أو جزئية دون ذكر المترجم والمصدر؛

- استعمال برهان أو استدلال معين دون ذكر مصدره وأصحابه الأصليين؛
- قيام الباحث الرئيسي بإدراج اسم باحث أخر لم يشارك في انجاز العمل بإذن و أو دون إذن و بغرض المساعدة على نشر العمل استنادا لسمعته العلمية؛
- قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث ألاستشفائي أو الباحث الدائم أو أي شخص أخر بتكليف الطلبة أو أطراف أخرى بإنجاز أعمال علمية من اجل تبنها في مشروح بحث أو انجاز كتاب علمي أو مطبوعة جامعية بيداغوجية أو تقرير علمي؛
- استعمال أو قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث ألاستشفائي أو الباحث الدائم أو أي شخص أخر أعمال الطلبة ومذكراتهم كمداخلات في الملتقيات الوطنية أو الدولية أو لنشر مقالات علمية بالمجلات والدوريات؛
- إدراج أسماء خبراء ومحكمين كأعضاء في اللجان العلمية والملتقيات الوطنية أو الدولية في المجلات والدوريات من اجل كسب المصداقية، دون علم وموافقة وتعهد كتابي من قبل أصحابها أو دون مشاركتهم الفعلية في إنجازي.

❖ **هدف الاهتمام بالسرقة العلمية:**

للاحتفاظ بحقوق الملكية الفكرية الخاصة يجب الحرص على الأفكار العلمية لمبدعيها في مجال الدراسات الأكاديمية بطريقة صحيحة، وتوثيق دقيق، وتحمي إبداعهم من الضياع، كما أنها وسيلة تسهل على القراء مراجعة ما ورد في البحث من أفكار، والفصل بينها وبين أفكار الباحث، ومتابعة مسار أفكار الباحث، وأهداف بحثه، التي على أساسها تحدد نقاط النقاش الداعمة له، وتعتبرها جرما خطيرا لا يمكن التعاطف مع مرتكبه للأسباب الآتية:

- السرقة العلمية نوع من الخداع وخيانة الأمانة، لأنها تقديم مشوه لأعمال الآخرين، وادعاء ملكيتها؛
- السرقة العلمية انتهاك لحقوق الطباعة. ففي حالة الفشل في الحصول على موافقة المؤلف الأصلي قد تؤدي إلى أضرار وغرامات وملاحقات قضائية ، وإلى ما هو أسوأ من ذلك؛
- السرقة العلمية تحط من أعمال الآخرين وتعطي السارق الحق في التفوق غير العادل على أقرانه الذين يعتمدون على أنفسهم في إنجاز أعمالها البحثية الخاصة؛
- السرقة العلمية تمثل انتهاكا لميثاق الأمانة العلمية، وسمعة برامج البحث، والجامعات، وحتى الدول.

❖ **أنواع السرقات العلمية:** يمكنا التمييز بين خمسة أنواع من السرقة العلمية:

- **السرقة العلمية الناتجة عن النسخ واللصق:** وتكون عند استخدام جملة أو تعبير استخداما حرفيا، كما ورد في مصدره الأصلي، أو اقتباس مقاطع من وثيقة دون وضعها بين شولتين ودون ذكر مصدرها وأصحابها الأصليين، أو استعمال براهين أو استدلال معين أو ذكر معطيات خاصة دون تحديد مصدرها.
- **السرقة العلمية باستبدال الكلمات:** وهي اقتباس جملة من أحد المصادر وتغيير بعض كلماتها لتبدو مبتكرة ولتجنب ذلك يجب الحرص على وضع أي اقتباس مهما كان حجمه بين علامتي تنصيص، وذكر اسم مؤلف الكتاب أو المقالة المأخوذ منها، ويفضل ألا يميل الباحث للاقتباس إلا إذا كان الاقتباس ذا فائدة خاصة في المسألة التي يحاول طرحها، ولابد أن نشير هنا إلى أن بعض حالات الاقتباس تستدعي إعادة صياغة الكلام المقتبس، لكن ذلك لا يمنع ذكر المصادر الأصلية المقتبس منها، مع الإشارة إلى تغيير الصياغة.

- **السرقة العلمية للأسلوب:** المقصود بها إتباع نفس طريقة كتابة المقالة الأصلية، جملة بجملة، ومقطعا بمقطع فهذه سرقة علمية، مع أن المكتوب لا يتطابق مع الوارد في النص الأصلي، ولا مع طريقة ترتيبه :هي سرقة للتفكير المنطقي الذي اتبعه المؤلف الأصلي في هندسة عمله.
- **السرقة العلمية باستخدام الاستعارة:** تستخدم الاستعارة إما لزيادة وضوح الفكرة، أو لتقديم شرح يلمس حس القارئ ومشاعره بطريقة أفضل من الوصف الصريح المباشر للعنصر أو العملية، لذا فالاستعارة وسيلة من الوسائل المهمة التي يعتمد عليها المؤلف في توصيل فكرته، ويحق له إذا لم يستطع صياغة استعارة خاصة به اقتباس الاستعارات الواردة في كتابات الآخرين شريطة رد مرجعيتها لأصحابها الأصليين.
- **السرقة العلمية للأفكار:** في حال الاستعانة بفكرة أبدعها باحث ما، أو مقترح قدمه لحل مشكلة ما، يجب نسبتهما له بوضوح ولا يجب الخلط هنا بين الأفكار والمفاهيم الخاصة، وبين مسلمات المعرفة التي لا يحتاج الباحث إلى نسبتها لأحد، فتعريف الثقب الأسود على سبيل المثال، لا يحتاج إلى توثيق وإشارة مرجعية، وكذلك تحديد سرعة الإفلات من نطاق جاذبية الأرض، فهما يندرجان تحت المعارف العامة، لكن إذا استعان الباحث بأفكار جديدة لآخرين في أثناء بحثه عن الثقوب السوداء مثلا، أو حل جديد لمعضلة فيزيائية، فإن ذلك يتطلب منه الدقة في نسبتها إلى أصحابها.
- **النقل الكامل، وهو ما يسمى « السلخ»:** وهو نقل مقالا كاملا، أو كتابا كاملا، بلا إضافة أو تعديل، أو تنقيح، بل أحيانا ينقل الأخطاء المطبعية أيضا[6].
- **الكتابة الكاملة وشراء ما يكتب:** وهذه حالة استشرت، بخاصة في دول الخليج العربي، وعند أصحاب الثراء في عالمنا العربي والإسلامي، أو أصحاب النفوذ والمناصب العلمية، وقد يكون مقابل ما يكتب ماديا، أو معنويا بالترغيب أو الترهيب، وكلاهما وسيلة من وسائل سرقة الجهود العلمية.

❖ **أثر السرقة العلمية على المجتمع الثقافي:**

في إحدى اللقاءات التي جمعت الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل بتلميذه الروائي الشهير يوسف القعيد، كان الحديث بينهما ذو شجون وتناولا بالحوار عصر السادات وجماعته التي شبهها يوسف القعيد برجال المظلات الذين يهبطون فجأة دون مقدمات على رأس الأمة فأعجب هيكل بالتعبير والتشبيه للغاية،وفي اليوم التالي فوجئ يوسف القعيد بالأستاذ هيكل عميد الصحافة العربية يتصل به هاتفيا ويستأذنه في استخدام تشبيهه الذي قاله أمس في حديث عارض ليورده هيكل في إحدى كتاباته، فاستغرب القعيد وأكبر هذا التصرف الراقي من هيكل وتحسر على السرقات الفكرية التي تتطاول حتى مؤلفات وأعمال كاملة تنسب لغير أصحابها.

لكن يظل الحق حق والأصول أصول بغض النظر عن متاهات الادعاء والسلبية تلك الأصول التي جهلها البعض وتجاهلها البعض الآخر وهم ينقلون عن غيرهم إنتاج أفكارهم لتلقي المدح أو الربح بغض النظر عن كل قيمة أدبية أو قامة فكرية ولم يعرف المجتمع الثقافي داء مستعصيا قدر هذا الداء، بل لم يتوقف عاجزا أمام شيء قدر ما توقف أمامها وعانى منها ولكن ما هي السرقات الفكرية وما هو مفهومها الذي يمكننا تعريفها به وما هي الفوارق بينها وبين النقل أو الاقتباس أو ما شابه ذلك من أساليب مشروع، تلك الأسئلة وحول هذه القضية نحاول الوصول إلى إجابات وحلول قدر المستطاع.

المحور الثاني: آليات مكافحة السرقات العلمية وكيفية تجنب الوقوع فيها.

❖ **أساليب مواجهة السرقة العلمية:**

تختلف آليات وأساليب مواجهة السرقات العلمية ما بين التدابير والإجراءات القانونية التي أقرتها القوانين المنظمة لحقوق الملكية الفكرية والقوانين المنظمة للجامعة والبحث العلمي، وكذا الآليات التقنية والتكنولوجية التي تتم بالاعتماد على التقنيات الرقمية، إضافة إلى الجانب الأخلاقي المكرس بموجب العرف الأكاديمي والمواثيق الجامعية والأخلاق المجتمعية المتعارف عليها. وسنستعرض فيما يلي جانبا من آليات وأساليب مواجهتها كما يلي[7]:

- **قوانين الملكية الفكرية كوسيلة ردع وحماية قانون:** تعتبر السرقات العلمية باختلاف مضامينها وتعدد أساليب ارتكابها من قبيل الأفعال المجرمة قانونا نظرا لانتهاكها لحق من حقوق الإنسان الفكرية وملكاته الإبداعية، إلا أن استفحالها وانتشارها بكثرة في السنوات الأخيرة يستدعي من جميع فعاليات الوسط الأكاديمي البحث عن حلول وآليات لحماية الحقوق الفكرية للباحثين وتكريس الممارسات الأكاديمية التي تدعم النزاهة الأكاديمية، ولذلك لجأت العديد من الدول إلى تبني عدة تدابير قانونية، وذلك عن طريق تعديل قوانين الملكية الفكرية لتستوعب جزئية السرقة الفكرية والانتحال. في حين ذهبت دول أخرى إلى استحداث قوانين خاصة بالانتحال أو السرقة الفكرية، وذلك عن طريق إقرار ما يعرف "بالدليل الاسترشادي أو الميثاق الأكاديمي"؛ الذي يبين حقوق وواجبات ومسؤوليات كل منتسبي الوسط الأكاديمي (طلبة، أساتذة، باحثين) ويحدد بدقة كل الممارسات المنافية للبحث العلمي ويبين آليات مواجهتها والعقوبات المقررة لها.

وكنظرة عامة عن القوانين التي تجرم السرقة الفكرية في الجزائر فإن المشرع الجزائري للأسف لم يصدر أي قانون خاص يجرم السرقة العلمية بشكل مباشر، حتى قوانين الملكية الفكرية التي تعتبر أقرب فروع القانون تخصصا بهذا النوع من الجرائم لم تتناول صراحة جريمة السرقة العلمية أو الانتحال بالرغم من تجريمها لكل أشكال الاعتداء على المصنفات التقليدية والإلكترونية، غير أنه يمكن إدراج السرقة العلمية ضمن حالات المساس بالحقوق المعنوية للمؤلف؛ وفي هذه الحالة فقد أكدت المادة 25 من الأمر 03-05 المتعلق بحق المؤلف تحت مسمى "حق الأبوة" أنه من بين الحقوق المعنوية المقررة للمؤلف على مصنفه، حقه في احترام سلامته والاعتراض على أي تعديل أو تشويه يدخل عليه، خاصة إذا كان هذا التعديل يضر بمصلحته أو شرفه أو سمعته .كما نصت المواد من 42 إلى 53 من ذات القانون على الأفعال التي تعتبر من قبيل الأعمال المشروعة في إطار استغلال المصنفات من ذلك الاستنساخ والترجمة والاقتباس والتحوير، واعتبرت أن أي استنساخ أو استغلال للمصنف خارج هذه الحالات يشكل تقليد، ويعاقب صاحبه بالحبس والغرامة المالية طبقا لما حددته المواد من 151 إلى 153 من ذات القانون.

ومن بين النصوص القليلة الذي تطرقت بشكل مباشر لهذه الظاهرة في المنظومة القانونية الجزائرية ولو بقليل من التفصيل نذكر القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث الدائم؛ حيث نص صراحة في المادة 31 على تجريم كل أعمال الغش والانتحال والتزوير في المنشورات والأعمال البحثية ورسائل الدكتوراه وصنفها ضمن قائمة الأخطاء المهنية من الدرجة الرابعة، وهي أخطاء قد ينجر عليها إما التسريح أو التنزيل للرتبة السفلى طبقا لقانون الوظيفة العمومية.

كما أصدرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في ديسمبر 2014 أول ميثاق جامعي لنظام الدكتوراه(LMD) تحت مسمى "ميثاق الأطروحة"؛ والذي يعتبر دليل مرجعي يحدد حقوق وواجبات كل من الطالب والأستاذ المشرف واللجنة الجامعية ومخبر دعم التكوين، وقد تضمن هذا الميثاق بعض المواد التي تؤكد على موضوع الأمانة العلمية حيث ذكر تحت عنوان (السرية) ما يلي: "ضرورة التزام طالب الدكتوراه باحترام أخلاقيات البحث العلمي، لاسيما في مجال الملكية الفكرية للمصادر المستعملة (البيبلوغرافيا." (وفي مجال العقوبات نص هذا الميثاق تحت عنوان (المناقشة) على ما يلي: " كل فعل تعلق بالسرقة العلمية أو تزوير للنتائج أو غش ذي صلة بالأعمال العلمية، تم التصريح به في إطار الأطروحة وتم إثباته أثناء

أو بعد المناقشة، يعرض المرشح لإلغاء المناقشة أو إلى سحب الشهادة المحصل عليها، بالإضافة إلى تطبيق العقوبات المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الساري المفعول ."

- **البرمجيات الالكترونية كآلية حماية تقنية:**بالرغم من أهمية الإجراءات القانونية في مواجهة السرقات العلمية في الوسط الأكاديمي، إلا أن فعاليتها تبدو ضئيلة مقارنة مع حجم ودرجة اتساع هذه الظاهرة التي ما فتأت تزداد انتشارا يوما بعد يوم بشكل أصبح يتهدد الحقوق الفكرية للأساتذة والباحثين، ولعل السبب في ذلك راجع بالدرجة الأولى إلى كون أغلب القوانين المعتمدة في مواجهة السرقة العلمية في العديد من الدول لم تعد تتلائم مع الآليات التكنولوجية المستخدمة في ارتكابها، والتي تعتمد بشكل كبير على شبكة الانترنت، خاصة وأن الانترنت معتمدة في أغلب مجالات البحث العلمي.

وتماشيا مع الاتجاهات الحديثة في مجال البحث العلمي أدركت بعض الدول أنه من غير الممكن مواجهة السرقة العلمية بالطرق القانونية التقليدية فقط، لأن التقنية عادة ما تتجاوز القوانين بأشواط كبيرة، ولذلك لجأت العديد من الجامعات إلى اعتماد التدابير التكنولوجية والتقنية كوسيلة للحد من عمليات السرقات العلمية والانتحال خاصة تلك التي تتم باستخدام شبكة الانترنت أو بواسطتها، وهذا حتى تكون أساليب مواجهة السرقة العلمية متوافقة مع الأساليب المستخدمة في ارتكابها.

لأن البرمجيات هي في المقام الأول أدوات لمكافحة الانتحال، وليست فقط مجرد غاية لكشف حالات الانتحال، ويمكن أن تشكل في كثير من الأحيان عامل ردع تمنع الأشخاص من الوقوع في الانتحال، ولذلك فمن المستحسن استعمالها بكثرة في الأوساط الجامعية .

وفي هذا الصدد ذكر الباحث (محمد الجوادي) في مقال له أنه بقدر ما ساهمت شبكة الانترنت في نشر السرقة الفكرية واتساع مجالاتها لتشمل كل الميادين الفكرية والأدبية والفنية، إلا أنها ساهمت أيضا في كشف الانتحال عن طريق اتساع مساحة البحث عن أصل النص على الشبكة، وتوقع الكاتب أن السرقة الفكرية ستختفي في المستقبل مع ظهور البرمجيات المتخصصة .

ومن بين أهم البرمجيات الإلكترونية المتخصصة في فحص المحتوى المعلوماتي على شبكة الانترنت نذكر برنامج (تيرنيتين Turnitin) الذي يعتبر من أشهر برامج مقارنة النصوص وأكثرها استعمالا في مجال كشف الانتحال على شبكة الانترنت، إذ يرجع تاريخ ظهوره إلى سنة 1996 بغرض مواجهة السرقات العلمية والصحفية التي كانت منتشرة آنذاك، ونظرا لكفاءة هذا البرنامج تم اعتماده في حوالي 65% من الجامعات البريطانية وهو برنامج تم تطويره من طرف شركة iParadigms) (Europe Ltdالمتخصصة في إنتاج برمجيات الحاسوب، أما عملية الإشراف عليه فهي موكلة لمجلس القوانين الخاصة بالمعلومات المشتركة.(JISC)

وتعتبر جامعة كمبردج من أبرز الجامعات التي تستخدم هذا البرنامج تحت مسمى "تيرنيتين المملكة المتحدة" بحيث تعتمد على خدماته بشكل أساسي في كافة أبحاث الطلبة؛ نظرا لقدرته على مقارنة النصوص مع ملايين البيانات بشكل أسرع وأقل من الطرق التقليدية من خلال البحث في صفحات الويب بما في ذلك الأرشيف المحذوف، والصفحات التي تم تغييرها والمواد التي سقطت في الملك العام كما أنه يعتبر أيضا نظام وقاية متميز يمكن للطلاب استخدمه كوسيلة لمراقبة صحة أعمالهم البحثية قبل تقديمها، وهذا ما يقلل من احتمال وقوعهم في الانتحال.

وإضافة إلى برامج كشف وفحص المحتوى المعلوماتي، فقد ظهرت مؤخرا العديد من المواقع والمنتديات التي تقدم خدمات مجانية للطلبة والباحثين، وهي تعمل على مقارنة الكلمات أو الأبحاث مع ما تم نشره من بيانات على شبكة الانترنت في جميع أنحاء العالم.

- **التوعية الأخلاقية كوسيلة حماية إستباقية:** إن أساليب مواجهة السرقة العلمية وتجنب الانتحال لم تعد مقتصرة على الإجراءات القانونية والتدابير التقنية فقط، إذ أصبح من الضروري التفكير في كيفية الوقاية منها، فالسرقة العلمية ظاهرة أخلاقية تستدعي التوعية الأخلاقية قبل كل شيء. ولقد أثبتت التجارب أن لا النصوص القانونية لوحدها ولا التقنيات التكنولوجية لوحدها قادرة على القضاء على هذه الظاهرة خاصة في البيئة الرقمية؛ فالبرمجيات الإلكترونية مثلا لا يمكنها البحث في المصادر القديمة التي لم يتم إدراجها على شبكة الانترنت، كما لا يمكنه البحث في المقالات المحمية بكلمة مرور.

ولذلك لجأت العديد من الجامعات اليوم إلى الاعتماد إضافة إلى آليات الحماية القانونية والتقنية على الحماية الاستباقية أو الوقائية، وذلك بالتركيز على تلقين الممارسات الأكاديمية الجيدة والتوعية الأخلاقية، وتدريب الطلبة والباحثين على كيفية تجنب السرقة العلمية، وتعريفهم أكثر بأبجديات منهجية البحث العلمي وإلزامهم باحترام الأمانة العلمية.

ودعما لهذا التوجه أصدرت عمادة التقويم والجودة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالمملكة العربية السعودية ضمن سلسلة دعم التعلم والتعليم في الجامعة دليل إرشادي لفائدة الطلبة لتجنيبهم الوقوع في السرقة العلمية وتعريفهم بالممارسات الأكاديمية الصحيحة، ويذكر هذا الدليل أنه إضافة إلى استخدام المدققات العلمية كبرمجيات الكشف عن الانتحال، يجب أيضا التعريف بتقنيات البحث العلمي الجيد، كالتهميش والتوثيق والتلخيص والاستشهاد والاقتباس والإيجاز. كما حرص على ضرورة إعلام الطلبة والباحثين بالعواقب الإدارية والعقوبات القانونية المقررة لحالات السرقة والغش الأكاديمي.

وفي مجال دعم الممارسات الأكاديمية الصحيحة أشارت العديد من الدراسات أن من بين أهم وسائل كشف الانتحال والوقاية من سرقة الأعمال الفكرية هو القيام بنشرها على شبكة الإنترنت؛ خاصة في ظل لجوء أغلب الباحثين والأساتذة الجامعيين على المستوى العالمي اليوم إلى شبكة الانترنت للتأكد من مصداقية الأبحاث التي قدمت إليهم. وفي هذا يرى الباحث (سالم محمد السالم) أن النشر على شبكة الانترنت هو نوع من أنواع الحماية الاستباقية، لأنه لا يمنح الفرصة للسارقين لممارسة سرقات أخرى.

ومن بين وسائل دعم الممارسات الأكاديمية الصحيحة أيضا ما تقوم بعض الجامعات الأوروبية من خلال برمجة عروض تقديمية للطلبة في بداية الموسم الجامعي لضمان استقطاب أكبر عدد ممكن منهم، مع تمكينهم من الحصول على كتيبات مطبوعة تضم معلومات خاصة بالانتحال. كما يقوم أعضاء الهيئة التدريسية باطلاع الطلبة على سياسة الجامعة إزاء الانتحال، وما الشيء المطلوب منهم لتجنب الوقوع فيه، إضافة إلى إمكانية أخذ مشورة أعضاء هيئة التدريس في حالة وجود لبس خاصة عند استخدام المصادر على شبكة الانترنت.

ومما يمكن الخروج به بعد استعراض أساليب الوقاية الأخلاقية أن الممارسة الأكاديمية الجيدة لا تعتبر بديلا كليا عن التدابير القانونية والتقنية، ولكنها يمكن أن تسهم ولو بجزء يسير في التقليل من هذه الظاهرة، فاحترام الأمانة العلمية فضيلة أخلاقية قبل كل شيء.

❖ **آليات محاربة السرقات العلمية بالجامعات الجزائرية:**

لقد شهدت الكثير من الجامعات الجزائرية فضائح كبيرة ومتعددة، من أخطر هذه الفضائح هي السرقة العلمية لأعمال منجزة من جامعات جزائرية أخرى أو من جامعات العالم العربية والدولية حيث تكون السرقة سواء بالنقل الحرفي أو بالترجمة من اللغات الأجنبية إلى العربية، وحتى البحوث والأعمال الفردية والجماعية التي تقدم للطلبة في الأعمال الموجهة أو التطبيقية لم تسلم من السرقة هي الأخرى، فكثيرا ما ضبطت طلبة في إطار الأعمال الموجهة يقومون بعمليات النسخ واللصق والسحب لمقالات تقدم على أساس أنها بحوث أو بطاقات مطالعة لكتب. وحتى في إطار علميات الإشراف على مذكرات التخرج ضبطت سرقات لأعمال ومذكرات تخرج ورسائل ماجستير ودكتوراه من جامعات عربية،حتى أصبح الكثير من الطلبة يعترفون لنا بما يقوم به زملاؤهم في كل ما يقدم لهم في الأعمال الموجهة أو عند إعداد مذكرات التخرج، يذكرون لنا كيف يتفننون في ذلكويفتخرون بما يقومون به ويتحصلون على نقاط جيدة وينجحون دون أن يكتشفهم أحد أو دون أن تؤنبهم ضمائرهم. والغريب في الأمر أن حتى بعض أعمال البحث العلمي في إطار فرق البحث لم تسلم هي الأخرى من أعمال النسخ واللصق والسرقة لأعمال ينجزها طلبة في مذكرات تخرج أو رسائل ماجستير ودكتوراه أو غيرها، فالكثير يعتبر ذلك أمرا عاديا وتماشيا مع الواقع الجزائري> وعليه سأقترح مجموعة من الآليات حتى نحارب هذه الظاهرة المسيئة لمصداقية التكوين والبحث العلمي في الجامعة الجزائرية أقترح ما يأتي[8]:

- أن تؤسس كل جامعة بنك للمذكرات والرسائل العلمية الأكاديمية والبحوث الميدانية الجزائرية والدولية في كل اختصاص؛
- إنجاز مبرمج إعلامي خاص بالسرقة العلمية كما تفعل كل الجامعات العالمية
- تكوين هيئة مستقلة على شاكلة خلايا الجودة لتقوم بمهمة المراقبة القبلية والبعدية لكل الأعمال البحثية المبرمجة والمنجزة
- توفير شبكة تواصل إلكترونية داخلية intranet بين الجامعات الجزائرية لتقديم المعلومات الضرورية في الموضوعات المطلوبة في كل تخصص ومجال تكويني أو بحثي وبالنسبة للاستراتيجيات الخاصة بالمتابعة الميدانية التي يقوم بها الأساتذة خلال الإشراف على مذكرات التخرج:
- ضرورة توزيع مذكرات التخرج على الأساتذة بالعدد الذي يعطي لكل واحد القدرة على المتابعة الفعلية لأعمال الطلبة ومراقبتها والإشراف عليها، وتجنب احتكار البعض لأعداد تتجاوز في بعض الأحيان الخمس عشرة مذكرة؛
- أن يتولى كل أستاذ مسؤولية مراقبة أعمال طلبته بمسحها على مستوى مواقع الأنترنيت بإدخال الكلمات المفتاحية وبعض الجمل لكل محور وفصل، أن يوفر كل قسم بنك خاص لكل الأعمال المنجزة للدفعات السابقة من المتخرجين سواء تقارير تربص أو مذكرات تخرج؛
- إعداد مبرمج إعلامي متخصص في الكشف عن درجة السرقات العلمية لكل عمل مهما كان نوعه أما بالنسبة للأعمال الموجهة من خلال تكليف الطلبة بإنجاز البحوث والتقارير وبطاقات مطالعة:
  - ضرورة إلغاء الساعات الإضافية للأساتذة الباحثين والتفرغ للعمل البحثي والاكتفاء بالساعات القانونية التي تسمح لكل واحد العمل مع عدد قيل من الأفواج والتي تيسر لهم القدرة على المتابعة النوعية لأعمال الطلبة.
  - ضرورة قيام كل أستاذ بمراقبة أعمال الطلبة إلكترونيا على مستوى شبكة الانترنيت قبل تصحيحها ولنجاح العملية يستلزم توفير مكاتب عمل خاصة للأساتذة تكون مجهزة بوسائل تكنولوجية حديثة توفر على شبكة

الأنترنيت والشبكة المعلوماتية الداخلية الخاصة بكل جامعة وما بين الجامعات الجزائرية فهذه بعض الاقتراحات التي أقدمها لكل المسؤولين بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والجامعات الجزائرية ولكل الأساتذة وحتى الطلبة وممثليهم للنقاش والإثراء والنقد، لنساهم جميعا في وضع لبناء جامعة متطورة تنتج الكفاءات والمعرفة العلمية.

❖ **طرق علاج ظاهرة السرقة العلمية**

من الغريب مع انتشار ظاهرة السرقة العلمية في المجتمع الثقافي دون أن يحمل هم علاجه أهل الثقافة والفكر هو كارثة أخرى تضاف إلى الكوارث مع السلبية القاتلة تجاه هذه القضية، فبغض النظر عن المعالجة القانونية للسرقات الفكرية والتي تعد قاصرة طالما كانت منفردة في الردع لا يوجد للمثقفين والكتاب موقف عام لمحاولة الإقلال منها لاسيما إذا وضعنا في أذهاننا أن المعالجة القانونية لتلك الجريمة لا تمثل ردعا كافيا فضلا على أنها وسيلة عاجزة في أغلب الأحيان لأن إثباتها بدليل قطعي يرضي ضمائر القضاة هو أمر بالغ الصعوبة إذا لم يكون العمل الفكري مسجلا رسميا بالشهر العقاري أو بالهيئات العلمية المختصة وبهذا الشكل إذا نجح شخص ما في الوصول إلى إنتاج فكرى لمفكر لم يقم بنشره وقام هذا الشخص باستغلال ذلك وسارع إلى طبعه ونشره فمن المستحيل قانونا إثبات حق المؤلف هنا وهو ما يعد قصورا في المجال التشريعي وعلى الرغم من صعوبة إيجاد صيغة قانونية مقبولة تضمن إثبات الحق إلا أنه من الممكن معالجة هذا القصور القضائي بتوسيع نطاق التحقيق عن طريق اللجوء إلى خبراء في المجال الفكري الذي يعالجه المؤلف المسروق واللجوء للخبراء ليس ابتداعا في المجال القضائي فالقضاء العالمي والمصري أيضا يحيل القضية المتخصصة في أي مجال يستعصي إدراكه على غير أهله إلى إحدى لجان الخبراء المختصين بوزارة العدل فيقوم الخبير بالتحكيم بين الطرفين ويرفع تقريرا بنتيجة التحقيق إلى القاضي ليحكم بناء عليه كما يحدث في المجال التجاري والهندسي والزراعي وهى المجالات التي لها خبراء تابعون بوزارة العدل لمعاونة القضاة فما المانع من الاستعانة بالخبراء في المجالات الفكرية بأنواعها سواء عن طريق إنشاء إدارات للخبراء تابعة للوزارة أو عن طريق اللجوء إلى الخبراء من خارج القضاء ممن ترتضي المحكمة شهادتهم فإذا ما حدث اختلاف بين طرفين على مؤلف فكرى بغض النظر عن تسجيله يقوم الخبراء بمناقشة الطرفين في إنتاجه ومن الطبيعي أن يكون صاحب الحق هنا هو الأقدر على معرفة مؤلفه وتقديمه خاصة في التفاصيل الدقيقة مثال ذلك لو تنازع شاعران قصيدة ما وقام أحد النقاد بمناقشتهما ومقارنة القصيدة سابق أعمال كل منهما فمن السهل الوصول إلى نتيجة حتمية إلى أي الطرفين تنتمي تلك القصيدة كما يتحتم من الناحية القانونية زيادة وتشديد العقوبة فيما يخص السرقات الفكرية بجميع أنواعها بلا استثناء لاسيما وأن السرقات في معظم الأحيان يكون الجزاء فيها إداريا إذا لم يتعلق الأمر بتسجيل مزور للعمل الفكريناهيك عما يحدث بالجامعات من مهازل تجاه السرقات العلمية والتي وصلت السلبية في تجاهلها إلى عدم الاعتداد بالسرقة الفكرية مانعا مؤكدا لتولى السارق موقع التدريس للطلاب ومن أوجه الغرابة الشديدة أن القانون يعاقب مشددا ويحكم بتعويضات كبيرة في شأن الاعتداء على حقوق المؤلف حال إثباتها بينما لا يتجه إلى نفس الطريق فيما يخص سرقة المؤلف كله مع أن الاعتداء على حقوق المؤلف في الطباعة والعائد الاقتصادي لا تمثل درجة الخطورة التي يمثلها سرقة المؤلف فكريا فعلى الأقل إن من يستغل إنتاج المؤلف أو المفكر فى التوزيع والنشاط الاقتصادي لا ينكر اسم المبدع على العمل ذاته[9].

أما بالنسبة للسرقات على شبكة الانترنت فالحل يكون عن طريق تكوين وتشكيل لجنة بحث متخصصة لتقييم الأعمال، ويكون عمل اللجنة على مرحلتين وهما الأولى دراسة الشكاوي التي ترد من الأعضاء ويكون فيها اتهام بالسرقة

الفكرية المتعمدة أو غير المتعمدة وعلاج ذلك بحذف الموضوع المسروق أو كتابة اسم صاحبه بصفة صريحة والتعامل بحزم مع العضو المختلس وإيقافه في حالة تكراره لتلك التصرفات الثانية وهي تحرك اللجنة ذاتها دون انتظار الشكاوي لفحص الأعمال التي بها شك، فمن المعروف أن الكتاب وأعضاء المنتديات يتضح أسلوبهم ودرجة تفوقهم من خلال أعمالهم ويمكن في هذه الحالة تحديد قياس معين لمستوى العضو الكاتب وعند ظهور موضوع متميز بدرجة تثير الشكوك لعضو لا ينبئ مستواه السابق عن تلك الإجادة تكون مهمة اللجنة السعي خلف الموضوع في محركات البحث المختلفة والوقوف على حسم الشك إن كان منقولا أم لا مع ضرورة ملاحظة أن يتم البحث بمحركات بحث مختلفة وبعدة خيارات وليس عن طريق العنوان وحده، فيوضع تارة عنوان الموضوع المشكوك بأمره وان لم يسفر عن نتيجة توضع العبارات والعناوين الجانبية البارزة في الموضوع وهاتين الطريقتين ستؤديان إلى نتيجة مذهلة وسيتم اكتشاف العشرات والمئات من السرقات الأدبية وستكون سببا في تحقيق عاملين نحن في أشد الحاجة إلى توافرهما في المجتمع الثقافي لاسيما في المواهب التي تزخر بها الشبكة وهذين العاملين هما أولا ستحقق تلك الطريقة إلى خلق شعور عام مطلوب بعدم مشروعية تلك الأفعال خاصة بعد ذيوع الاعتراف بها والتسليم بها كفعل عادى من بعض المنتديات وروادها تحت تأثير انتشارها بصورة خرافية، ثانيا وإن كان تلك الأساليب المقاومة للسرقات الفكرية لن تؤدى إلى إنهائها تماما لكنها ستكون مع انتشار تطبيقها والحرص على كشف المعتدين سببا في تحجيمها إلى حدها الأدنى فالمنتديات الثقافية والتي تمارس عملها في خدمة عشرات الآلاف من المواهب التي لا تجد طريقا للظهور في المجتمع الثقافي التقليدي لن تؤدى تلك المنتديات رسالتها وتكون فاعلة إلا إذا خلقت جوا صحيا تنمو فيه تلك المواهب فتخرج بأخلاقيات العلم والأدب.

3. خاتمة:

السرقات العلمية ليست ظاهرة حديثة الظهور كما قد يتبادر إلى الذهن، بل ألف العديد من العلماء القدامى مؤلفات في سرقات الشعراء والكتاب منذ عصر التدوين، وفي العديد من التقارير والأخبار أن وتيرة السرقات العلمية تزايدت في السنوات الأخيرة في مناطق مختلفة من العالم بشكل عام، نتيجة لتطور وسائل الاتصال وما أحدثته ثورة الإنترنت في هذا الشأن، والتي سهلت عمليات وتقنيات هذه السرقات من جهة، وصعبت من جهة ثانية مأمورية المقاربة القانونية في هذا الشأن، وهي سلوكيات تنطوي على استعمال حقوق الملكية الفكرية للغير على نحو غير مشروع؛ وعلاوة عن كونها عمل غير قانوني تجرمه مختلف التشريعات الوطنية، والاتفاقيات الدولية، فهي سلوك لا أخلاقي ويتنافى مع أبسط الحقوق التي كفلتها التشريعات المحلية والدولية للإنسان، حيث تنام الجامعات الجزائرية على فضائح لا حصر لها لسرقات علمية جعلت من الطلبة أساتذة ودكاترة وباحثين بشهادات كارتونية لا تحمل غير الاسم، ومنهم من تبوأ مناصب رفيعة في مختلف أجهزة الدولة، ما جعل الجزائر تغرق في آفة ضعف التسيير وغياب الكفاءة، وحسب المثل القائل "لا يمكن أن تكذب على كل الناس طول الوقت" فإن العديد من المعاهد والكليات استيقظت على فضائح بالجملة لسرقات علمية لشهادات ماجستير ودكتوراه مزيفة تورط فيها أساتذة جامعيون ومسؤولون تبين للناس أن شهاداتهم بنيت على أسس من الوهم والكذب والسرقة لتشرع وزارة التعليم العالي مؤخرا في جملة من التحقيقات التي أحيل أغلبها على المحاكم، من ما أدى إلى إلزام الجامعات باقتناء جهاز كاشف السرقة لترصد كل العمليات مع ألزم القرار كل مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات البحث بتأسيس قاعدة بيانات لكل الأعمال المنجزة من قبل الطلبة والأساتذة تشمل مذكرات التخرج ومذكرات الماستر والماجستير وأطروحات الدكتوراه وتقارير التربص الميدانية ومشاريع البحث والمطبوعات البيداغوجية، مع تأسيس قاعدة بيانات رقمية لأسماء

الأساتذة وشعبهم وتخصصاتهم وسيرتهم الذاتية ومجالات اهتماماتهم العلمية والبحثية للاستعانة بخبرتهم من أجل تقييم أعمال وأنشطة البحث العلمي.

4. قائمة المراجع:

[1] محمد الربيعي، أخطار السرقات العلمية ، العراق اليوم، http://www.dw.com/ar/

[2] طه عيساني، الممارسة الأكاديمية الصحيحة وأساليب تجنب السرقة العلمية، الملتقى تمتين أدبيات البحث العلمي والذي نظمه مركز جيل البحث العلمي بالمكتبة الوطنية الجزائرية ، 29 ديسمبر 2015، ص 135.

[3] طه عيساني، نفس المرجع السابق.

[4] سلسلة دعم التعلم والتعليم في الجامعة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عمادة التقويم والجودة، السرقة العلمية: ما هي؟ وكيف أتجنبها؟ ص 07.

[5] قرار رقم 933 مؤرخ في 28 جويلية 2016، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

[6] أبو طلحة العتيبي، السرقات العلمية لماذا؟ ، http://www.muslm.org/vb/index.php?s

[7] طه عيساني، الممارسة الأكاديمية الصحيحة وأساليب تجنب السرقة العلمية، الملتقى تمتين أدبيات البحث العلمي والذي نظمه مركز جيل البحث العلمي بالمكتبة الوطنية الجزائرية ، 29 ديسمبر 2015، ص 135.

[8] الدكتور خالد عبد السلام .آليات محاربة السرقات العلمية بالجامعات الجزائرية، جامعة سطيف 2، 22 ماي 2013 http://www.setif.net/.

[9] محمد جاد الزغبي .السرقات الفكرية وأثرها على المجتمع الثقافي .http://www.matarmatar.net/